مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

علمية فصلية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية

السنة الثانية

الرقم الدولي
٩٣٠٨ - ٢٣٠٤

العدد ٤

الرقم الدولي
٢٣٠٤ - ٩٣٠٨

مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

علمية فصلية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية

تصدرها كلية الشيخ الطوسي الجامعة – النجف الأشرف/العراق

السنة الثانية / العدد (٤)

(شعبان/رمضان١٤٣٨هـ، أيار ٢٠١٧م)

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢١٣٥) لسنة ٢٠١٥م

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جهاز الاشراف والتقويم العلمي
قسم التعليم الاهلي

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الكتاب : ج ه/ ٦٤٨٧
التاريخ / ٨ /١١/ ٢٠١٢

كلية الشيخ الطوسي الجامعة

م/ محضر مجلس الكلية بجلسته الثانية للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣
المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٩

تحية طيبة...

الحاقا بكتابنا المرقم ج ه/٦١٠٠ في ٢٠١٢/١١/٥ ، بشان الفقرة (١/١٠/اولا:الشؤون العلمية) من محضر مجلس الكلية بجلسته الثانية للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣ ، نود اعلامكم الى انه بالامكان اعتماد مجلة الكلية لاغراض الترقية العلمية وفق الية اعتماد المجلات الصادرة عن الكليات الاهلية والجمعيات العلمية لاغراض الترقية العلمية والتي يمكن الاطلاع عليها على موقع دائرة البحث والتطوير (www.rddiraq.com)

للتفضل بالاطلاع واتخاذ مايلزم...مع التقدير.

المحاسب القانوني
حيدر محمد درويش
ع/رئيس جهاز الاشراف والتقويم العلمي
٢٠١٢/١١/١٤

نسخة منه الى//
- ✓ مكتب رئيس الجهاز/للتفضل بالاطلاع..مع التقدير.
- ✓ دائرة البحث والتطوير / مذكرتكم ب ت م٤/١٠٥٤٣ في ٢٠١٢/١١/٨...مع التقدير .
- ✓ جهاز الإشراف والتقويم العلمي/قسم التعليم الاهلي/شعبة المحاضر/ مع الاوليات.
- ✓ الصادرة .

البريد الالكتروني: mhesses @ yahoo.com

رَئِيسُ التَّحْرِيرِ

أ.د. سعد حمد عبد اللطيف

مُدِيرُ التَّحْرِيرِ

أ.م.د. خالد كاظم حميدي

هَيْئَةُ التَّحْرِيرِ

أ.م.د. زهير عبد المجيد الخواجة

أ.م.د. سعدية كريم الخواجة

أ.م.د. فاضل محمد الزبيدي

أ.م.د. عبد الله شاكر الشيباني

التَّصْحِيحُ اللُّغَوِيُّ

د. هاشم جبار الزرفي

الإِشْرَافُ الفَنِّيُّ

السيدة فاطمة محمد صاحب

الإِدَارَةُ المَالِيَّةُ

السيد رائد جاسم محمد

اللجنة الاستشارية

أ.د.حسن عيسى الحكيم:رئيس جامعة الكوفة سابقا/العراق.

أ.د.زهير غازي زاهد:الكلية الإسلامية ـ النجف الأشرف/العراق.

أ.د.سعد عبد العزيز مصلوح:جامعة الكويت/الكويت.

أ.د.عبد القادر فيدوح:جامعة قطر/قطر.

أ.د.حبيب مونسي: جامعة الجيلالي ليابس – سيدي بلعباس/الجزائر.

أ.د.حاكم حبيب الكريطي: جامعة الكوفة/العراق.

أ.د.بشرى البستاني: جامعة الموصل/العراق.

أ.د.أحمد رشراش: جامعة طرابلس/ليبيا.

أ.د.سرور طالبي المل: رئيس مركز جيل البحث العلمي/لبنان.

أ.د.هادي حسين هادي: جامعة الكوفة/العراق.

أ.د.حسن مجيد العبيدي: الجامعة المستنصرية/العراق.

تعليمات النشر في مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

١.أنْ لا يكون البحث قد نُشِر أو قُبِل للنشر في مجلة داخل العراق أو خارجه، أو مستلا من كتاب أو محمّلا على شبكة المعلومات العالمية.

٢. أنْ يضيف البحث معرفة علمية جديدة في حقل تخصصه.

٣. أنْ يرعى البحث قواعد المنهج العلمي، ويُرتّب على النحو الآتي: عنوان البحث/ اسم الباحث بذكر درجته العلمية، ومكان عمله/ خلاصة البحث باللغتين العربية والإنجليزية لا تتجاوز أيّ منهما مئتي كلمة/ المقدمة/ متن البحث/ الخاتمة والنتائج والتوصيات/ الهوامش نهاية البحث/ ثبت بالمصادر والمراجع.

٤. يخضع البحث للتحكيم السري من الخبراء المختصّين لتحديد صلاحيته للنشر، ولا يعاد إلى صاحبه سواء قُبِل للنشر أم لم يُقْبل، ولهيأة التحرير صلاحية نشر البحوث على وفق الترتيب الذي تراه مناسبا.

٥. تقدم البحوث مطبوعة باستخدام برنامج (Microsoft word)، بخط (Simplified Arabic) للغة العربية، وبخط (Time new roman) للغة الإنجليزية، بحجم (١٤) للبحث و(١٢) للهوامش.

٦. تنسيق الأبيات الشعرية باستعمال الجداول .

٧ . تسحب:(الخرائط، الرسوم التوضيحية، الصور) بجهاز (اسكنر) وتحمّل على قرص البحث.

٨ . يقدم الباحث ثلاث نسخ من بحثه مطبوعة بالحاسوب، مع قرص مضغوط (CD).

٩. لا يعاد البحث إلى الباحث إذا ما قرر خبيران علميان عدم صلاحيته للنشر.

١٠. ترتيب البحوث في المجلة يخضع لأمور فنية.

المراسلات

توجه المراسلات الرسمية إلى مدير تحرير المجلة على العنوان الآتي:

جمهورية العراق . النجف الأشرف . كلية الشيخ الطوسي الجامعة.

موقع المجلة على الانترنت: www.altoosi.edu.iq/ar

البريد الإلكتروني:mjtoosi3@gmail.com

نقال: ٧٨٢٧٩٦٩٣٢٦ (٠٠٩٦٤)

صندوق بريد: (٩).

تطلب المجلة من كلية الشيخ الطوسي الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

الافتتاحية:

﴿وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

أكّدت مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة في أعدادها السابقة أهمية النقد الفكري والعلمي، لغرض تجديد مناهج التفكير التي تؤدي إلى تجديد العلوم التقليدية القديمة التي أصبحت ثقيلة ومعرقلة لحركة إيقاع العصر.

وقد بيّنا في العدد السابق أنّ البحوث المنشورة في مجلتنا بدأ أصحابها بالانتقال من الشعور بوجود المشكلة إلى مرحلة الشروع باقتراح الحلول، ويأتي هذا العدد ليقدِّم مجموعة من البحوث في حقول إنسانية متنوعة، وما يجمعها أنّها في الأعمّ الأغلب تتسم بالجدّة؛ لأنّها لم تعتمد منطق التفكير القديم، وإنّما حاولت اعتماد منطق جديد، مهمته تحريك العقل العربي ودفعه إلى الأمام، بعد أنْ توقّف تطوره مدة طويلة، على الرغم من احتكاكنا المباشر بالنهضة الغربية منذ أمد بعيد؛ لأنّ نهضة الأمم لا تقوم إلا بتوافر شروطها الفكرية والتاريخية، وأهمها نقد القديم واقتراح البدائل ليُصبح العقلُ حرّا، والحرية تبدأ بالاختيار الواعي الذي يحصل بوجود خيارين فما فوق.

نأمل أن يرفدنا إخوتنا الباحثون بمثل هذه التوجهات التي فتحت مجلتنا صدرها لتلقيها خدمة لتطوير الحركة العلمية والخروج من قمقم النقل إلى أنوار العقل، داعين المولى عزّ وجلّ أنْ تكون لهذه المجلة بصمة التميّز بالنوع لا بالكم كرقم مجرد يُضاف إلى الكم الكبير من المجلات التي أخذت تتزايد أعدادها يوما بعد يوم من دون وجود أيّ تميّز نوعي.

مدير التحرير

المحتوى

الافتتاحية:.....			
الفكر والمنطق			
عنوان البحث	**اسم الباحث**	**مكان عمله**	**الصفحة**
التقسيم الجيوأيديولوجي لـ(دار الإسلام ودار الكفر)	أ.د.عبد الأمير زاهد م.م.حيدر شوكان سعيد	جامعة الكوفة/العراق جامعة بابل/العراق	١٣
علم النفس الديني في ضوء تفسير مدرسة التحليل النفسي	أ.د. عامر عبد زيد	جامعة الكوفة/العراق	٦٩
منطق نظرية علم النقطة، القسم الثاني: منطق ما وراء مثلث الإدراك	أ.م.د. تومان غازي أ.م.د. خالد حميدي	الكلية الإسلامية العراق كلية الشيخ الطوسي العراق	١٠١
اللسانيات التداولية			
عنوان البحث	**اسم الباحث**	**مكان عمله**	**الصفحة**
مفهوم القصد بين التداوليّات الأنغلوسَكسونيّة وأصول الفقه	د. ثروت محمد مرسي	جامعة مصر الدولية مصر	١٦٩
الإفهام في النحو العربي مقاربة تداولية	د. أحمد حسين حيال	مديرية التربية العراق	١٩٣
صناعة الكلام في البلاغة العربية من منظور اللسانيات المعاصرة	د.نعيمة سعدية	جامعة محمد خيضر بسكرة /الجزائر	٢٢٥

دور المخاطَب في هندسة اعتقاد المتكلم	يوسف رحايمي	جامعة تونس/تونس	٢٦٧
الدراسات القرآنية			
عنوان البحث	**اسم الباحث**	**مكان عمله**	**الصفحة**
فواتح السور القرآنية عند مالك بن نبي في كتابه:(الظاهرة القرآنية)	أ.م.د. محمد جعفر العارضي	جامعة القادسية العراق	٣٠٩
التناظر في تركيب الآيات الواصفة للقرآن الكريم	د. هاشم جبار الزرفي	كلية الشيخ الطوسي العراق	٣٢٧
الأدب والنقد			
عنوان البحث	**اسم الباحث**	**مكان عمله**	**الصفحة**
النّقد الأدبي العربي المعاصر وإغراءات الحداثة	أ.د. عبد القادر سلاَّمي	جامعة تلمسان الجزائر	٣٥٣
تحول النقد الجزائري المعاصر في ضوء الاتجاهات السياقية	د.صليحة لطرش	جامعة البويرة الجزائر	٣٦٩
سيدنا الإمام علي بن أبي طالب في شعر الصاحب بن عباد، مقاربة حجاجية	أ.د. بشرى تاكفراست	جامعة القاضي عياض/ المغرب	٣٩٥
سفر البوعزيزي لـ(نصر سامي) مقاربة سيميائية	أ.آمال كبير	جامعة العربي التبسي تبسة/ الجزائر	٤٢١

التاريخ			
عنوان البحث	اسم الباحث	مكان عمله	الصفحة
تهويد القدس، خطوات حثيثة نحو الأسرلة	د.نعمان عاطف عمرو	جامعة القدس المفتوحة /فلسطين	٤٥١
القانون			
عنوان البحث	اسم الباحث	مكان عمله	الصفحة
موانع تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية، انعدام سلطة الحلول والأمر للقاضي الإداري في مواجهة الإدارة	د. براهيمي سهام أ.مسعودي كريم أ.براهيمي فايزة	المركز الجامعي بالنعامة/الجزائر كلية الحقوق والعلوم السياسية، بن عكنون/الجزائر	٥٠١
الاقتصاد			
عنوان البحث	اسم الباحث	مكان عمله	الصفحة
منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة وأثرها في تنمية الاقتصاد الوطني.	د.مسيخ أيوب	جامعة ٢٠ أوث ١٩٥٥سكيكدة الجزائر	٥٥٣

منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة وأثرها في تنمية الاقتصاد الوطني، حالة الجزائر أنموذجا

د.مسيخ أيوب
جامعة ٢٠ أوث ١٩٥٥ - سكيكدة/الجزائر

منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة وأثرها في تنمية الاقتصاد الوطني، حالة الجزائر أنموذجا

د.مسيخ أيوب
جامعة ٢٠ أوث ١٩٥٥- سكيكدة/الجزائر

ملخص:

تقوم فكرة هذا البحث على إبراز أثر منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري، وذلك بوصف هذا الصنف من المؤسسات وكيفية تنميتها يعد من أبرز مشاغل غالبية الدول والهيئات الدولية وأصحاب القرار على حد سواء، نظرا لأنها تعد وسيلة فعالة في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على رصد عناصر الظاهرة وإخضاعها للتحليل والتفسير. ليخرج بجملة نتائج أبرزها أن قطاع منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يشهد توسعاً مستمرا يتجلى أساساً في تطور القطاع الخاص، وأن هذا الصنف من المنشآت يؤدي دورا جيداً في خلق فرص العمل، والقيمة المضافة، وكذا المساهمة الفعالة في الناتج الداخلي الخام، زيادة على مساهمته المتزايدة نوعاً ما في التصدير خارج قطاع المحروقات.

Abstract :

The research idea is based on highlighting small and mid size business for developing Algeria national economy, This because that kind of enterprises and how to upgrading is one of the most important problems that most states, international

organisations and decision makers face, It is considered one of the most active methods for achieving the comprehensive society development. The researcher used in this regard the descriptive and an analytic approach. To end up with some results, mainly the fact that the sector of small and mid size establishments in Algeria are constantly expanding as seen in the developed private sector, in addition to the effective role such kind of structures play in creating jobs and added value, not to mention its considerable contribution in gross domestic product, also it helps increasingly some how to exports out of oil sector.

مقدمة:

يعد قطاع منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة من بين القطاعات الحيوية ذات الأهمية القصوى، لما يمكن أن يساهم به من تنمية القطاعات الإنتاجية، توفير فرص العمل، والنفاذ إلى الأسواق الخارجية، إذ أدركت معظم الدول أهمية هذه المشروعات التي أضحت تمتلك حصة الأسد في غالبية اقتصاديات دول العالم، ولعل كثير من الشواهد الميدانية تؤكد قدرة بعض الاقتصاديات الناشئة على حيازة حصة سوقية عالمية بما تحققه منشأتها الصغيرة والمتوسطة من مزايا تنافسية.

وفي إطار التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر نحو التنوع الاقتصادي إدراكا بالأثر المرتقب لهذا الصنف من المؤسسات في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، قامت الحكومة مبادرات عدة (كالقيام بإنشاء وكالات مرافقة ودعم مالي لأصحاب الأفكار الإبداعية، وخلق صناديق تضمن القروض الممنوحة في إطار هذ الدعم) هادفة بشكل أساس إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو الأعمال الريادية وإنشاء هذه

المشروعات، نظرا لما يمكن أن تؤديه مستقبلا إذا ما حظيت بالاهتمام اللازم . كل ذلك يظهر بإتباع سياسات مالية وإنشاء هياكل تهتم بدعم هذه المؤسسات وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، زيادة على وضع مجموعة القوانين والتشريعات، التي ترمي بشكل أو بآخر إلى تحقيق التنمية الشاملة للبلاد.

الإشكالية: وانطلاقا من كل السابق يمكن طرح التساؤل الجوهري الآتي :

ما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في سبيل تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري؟.

ويندرج تحت التساؤل الجوهري تساؤلان فرعيان نذكرهما فيما يأتي :

- ما أهمية اعتماد أسلوب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية؟
- هل تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعلًا في تدعيم الاقتصاد الوطني الجزائري؟.

الفرضيات: بغية الإجابة على الإشكالية الأساس نضع الفرضية الرئيسة الآتية:

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بشكل جيد في تدعيم الاقتصاد الوطني.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة الدور الذي تؤديه منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد في الجزائر، وذلك عن طريق التعرف على أبرز إسهامات هذا الصنف من المنشآت في التنمية الاقتصادية، وأخيراً يحاول البحث اقتراح جملة من التوصيات التي مفادها تشجيع هذه المؤسسات وعملية إنشائها وترقيتها بما يساهم في دفع عجلة التنمية الشاملة في الجزائر.

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على رصد عناصر الظاهرة وإخضاعها للتحليل؛ وذلك بما يتناسب وطبيعة الدراسة، بغية الوصول إلى

جملة من النتائج والتوصيات التي من شأنها تفعيل الدور الذي تؤديه منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

هيكل البحث:

تم تقسيم البحث على محورين أساسين سبقتهما مقدمة احتوت إشكالية وهدف ومنهج البحث، وتلتهما خاتمة تضمنت بعض النتائج والتوصيات، وذلك على النحو الآتي:

المحور الأول: أساسيات حول منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الدور الذي تؤديه منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري.

المحور الأول: أساسيات حول منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة

١ـ مفهوم منشأة الأعمال الصغيرة والمتوسطة:

هناك تعريفات عدة أسندت إلى مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة نظرا لتباين وتعدد المعايير والأسس المتبعة في تعريفها، زيادة على اختلاف وجهات نظر المفكرين والباحثين الاقتصاديين والإداريين بين الدول وحتى في البلد الواحد. وفيما يأتي نحاول سرد بعض التعريفات المقدمة من بعض الدول، والهيئات، والباحثين:

١ـ١ـ تعريفات بعض الدول والتكتلات:

ـ الولايات المتحدة الأمريكية:

عرف الكونغرس الأمريكي من خلال قانون الأعمال الصغيرة (Small business Act) لسنة ١٩٣٥م منشأة الأعمال الصغيرة أو العمل الصغير في ضوء قدرته على السيطرة على قطاعه بأنه: "عمل مملوك ويدار بشكل مستقل وهو غير مهيمن في مجال عمله".[1] بحسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة ١٩٥٣م، عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها ذات ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على

مجال نشاطها مؤسسة كبرى. كما تعد المؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من ٥٠٠ عامل[2].

- اليابان:

تعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليابان على أنها الوحدات التي يعمل بها من ٢٠ إلى ٢٠٠ عامل، فإذا بلغ عدد العمال أقل من ٢٠ فهي تندرج في صف المؤسسات المصغرة[3].

- بريطانيا:

عرفت وزارة الصناعة والتجارة البريطانية المنشأة الصغيرة بأنها المؤسسة التي تشغل أقل من ٥٠ عاملا، ولا يتجاوز رأسمالها ٢.٨ مليون جنيه إسترليني أو لا تتجاوز موازنتها ١.٤ مليون جنيه إسترليني. في حين عرفت المنشأة المتوسطة بأنها تلك التي توظف ما بين ٥٠ و٢٥ عامل، ولا يتجاوز رأسمالها ١١.٢مليون جنيه إسترليني أو لا تتجاوز موازنتها ٥.٦ مليون جنيه إسترليني[4].

- الاتحاد الأوربي:

عرفها الاتحاد الأوروبي كما يأتي:[5]

- **المنشآت المصغرة (microentreprises):** وهي المنشآت التي يتراوح عدد عمالها من ٠ إلى ٩ عمال (أقل من ١٠)، ورقم أعمالها السنوي لا يتعدى ٢ مليون أورو، أو إجمالي ميزانيتها السنوية لا تتعدى ٢ مليون أورو؛
- **المنشآت الصغيرة (petites entreprises):** وهي المنشآت التي يتراوح عدد عمالها ما بين ١٠ إلى ٤٩ عامل (أقل من ٥٠)، ورقم أعمالها السنوي لا يتعدى ١٠ مليون أورو، أو إجمالي ميزانيتها السنوية لا تتعدى ١٠ مليون أورو.
- **المنشآت المتوسطة (entreprise moyenne):** وهي المنشآت التي يتراوح عدد عمالها من ١٠٠ إلى ٢٤٩ عامل (أقل من ٢٥٠)، ورقم أعمالها السنوي لا يتعدى ٥٠ مليون أورو، أو إجمالي ميزانيتها السنوية لا تتعدى ٤٣ مليون أورو.

- الجزائر:

من خلال القانون التوجيهي رقم ١٨/٠١ المؤرخ في ٢٠٠١/١٢/١٢م و المرتبط بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تم تعريف هذه المنشآت وفقاً للمعايير الكمية (عدد العمال، حجم المبيعات، حجم رأس المال) على أنها: "المؤسسة الصغيرة وهي كل مؤسسة تشغل ما بين ١٠ و ٤٩ شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها مائتي مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة مليون دينار جزائري، في حين أن المؤسسة المتوسطة بحسب هذا القانون هي كل مؤسسة تشغل من ٥٠إلى ٢٥٠ شخص ويكون رقم أعمالها السنوي ما بين مائتي مليون دج ومليارى دج، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين ١٠٠و ٥٠٠ مليون دج"[6].

١-٢- تعريف بعض الهيئات والمنظمات الدولية:

- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

تعرف منشآت الأعمال المتوسطة والصغيرة في الدول النامية على أنها كل منشأة يعمل بين أقل من ٩٠ عامل، أما بالنسبة للدول المتقدمة فتكون فالمنشأة الصغيرة والمتوسطة إذا كانت تشغل أقل من ٥٠٠ عامل[7].

- البنك الدولي:

يعرف منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على أنها مؤسسات تدار من أصحابها أو ملاكها، إذ توظف المنشأة الصغيرة ما بين ١١و ٥٠ عامل، وتتراوح إجمالي موجوداتها وإجمالي مبيعاتها السنوية ما بين ١٠٠٠٠٠ دولار و٣٠٠٠٠٠ دولار. في حين تشغل المنشأة المتوسطة ما بين ٥١ و٣٠٠ عامل، وتنحصر قيمة إجمالي موجوداتها وإجمالي حجم مبيعاتها السنوية ما بين ٣٠٠٠٠٠٠ دولار و١٥٠٠٠٠٠٠ دولار[8].

وانطلاقا من كل ما سبق، يمكننا تعريف المنشأة الصغيرة والمتوسطة بشكل موجز على أنها تلك المؤسسة التي لا يتجاوز عدد عمالها ٥٠٠ عامل وموظف، إذ أن هذا التعريف يراعي مختلف تعريفات الدول والمنظمات العالمية

من حيث معيار عدد العمال.

٢ـ أهمية منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة:

تـؤدي منظمـات الأعمـال الصـغيرة والمتوسـطة دوراً بـالغ الأهميـة في الاقتصـاديات المعاصـرة وعلـى صـعيد مختلـف الـدول الناميـة، والـذي لا يقـل أهمية عن الدور الذي تؤديه المنشآت الكبيرة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال قدرت عدد المشاريع الصغيرة سنة ٢٠٠٢م حوالي ٢٢.٩ مليون منشأة صغيرة ومتوسطة، كما قدرت في دول الاتحاد الأوربي بحوالي ٢١ مليون مؤسسة. وفيما يأتي نبرز أهمية منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في النقاط الآتية:[9]

❖ تساهم بشكل فعال في خلق فرص العمل: فالمنشآت الصغيرة تمثل مصدراً مهماً للوظائف الجديدة في الاقتصاد، لدرجة أن بعض المختصين أسماها محرك الوظائف (Job engine)، ومن ثمّ فهي تساعد الحكومات في تقليص نسبة البطالـة لمـا يسـتحدث مـن وظـائف جديـدة فيهـا. إذ إن المنظمـات الصـغيرة والمتوسطة في (U.S.A) تساهم في ثلاثة من أربعة مناصب عمل جديدة سنة ٢٠٠٠م، و أن المصانع الصغيرة في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية تمثل ما نسبته ٩٨% من جملة المصانع، والتي توظف حوالي ٨٩% من القوة العاملة في المدينة.

❖ تعد مصدرا للابتكار والإبداع والتجديد: فالمنظمات الصغيرة والمتوسطة تتسـم بجهودهـا الكـبيرة فيمـا يتعلـق بتطـوير المنتجـات أو تحسـينها أو تطـوير اسـتعمالات جديـدة لهـا، وتتصـف بقـدرات عاليـة علـى الابتكـار والإبـداع بالإتيـان بالجديـد. ولهـذا الصـنف مـن المؤسسـات أثـر مهـم جـداً في ميـدان التحسين المستمر، فالابتكار والابداع ومحاولة الخروج عن المألوف سمة أساس تتعلـق بإمكانيـة المشـروعات الصـغيرة في ردم الهـوة بـين الجوانـب المعرفيـة وحاجيات السوق، وعليه فإن المقاولين يتبنون إنتاج سلع وخدمات جديدة إبداعية.

❖ تسهم في تطوير وتنشيط المنافسة: إذ إن هذه المشروعات تمثل تحدياً حتى للمنشآت الكبيرة، إذ أنها تساهم في تطوير المنافسة وهو الأمر الذي ينعش وينشط الاقتصاد ويجعل من عمليات المبادلة أكثر كفاءة وفعالية. وأن لها مساهمة كبيرة في تحسين ميزان المدفوعات لمختلف الدول، حيث تسهم في تنمية الصادرات بقيامها قيامها بالإنتاج المباشر أو غير المباشر بوصفها مشاريع مغذية للمشاريع الكبيرة، مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية[10]، وهنا نذكر مساهمة الصناعات الصغيرة في (U.S.A) سنة ٢٠٠٠م بما نسبته ٣٣% من إجمالي الصادرات الأمريكية.

❖ مصدر جد مهم لتوليد الناتج القومي والثروة الاقتصادية: إذ إن منظمات الأعمال الصغيرة ورأس المال المستثمر فيها يؤدي إلى فائض اقتصادي أفضل قياسا للمنشآت الكبيرة، إذ تؤدي هذه الأعمال الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تطوير الاقتصاد وزيادة العوائد الاقتصادية. وتساهم هذه المؤسسات بشكل فعال في زيادة متوسط الدخل الفردي زيادة على التغيير في هياكل الأعمال والمجتمع[11].

❖ تسهم في إشباع حاجات مختلف فئات المجتمع: فتؤدي إلى تحقيق أداء مالي ومردودية جيدة بالنسبة لمالكي هذه المنظمات من المقاولين، وأنها تؤدي إلى إشباع حاجات ورغبات الزبائن من السلع والخدمات المطلوبة، زيادة على إشباع حاجات باقي فئات المجتمع المتعاملين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع هذا النوع من المنشآت.

❖ ضرورية للمؤسسات الكبيرة: إذ إن كبريات الشركات تفيد من أعمال منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي توفر لها مستلزمات الإنتاج وقطع الغيار والتجهيز وبعض الخدمات. فنجد في (U.S.A) على سبيل المثال اعتماد شركة جنرال موتورز لصناعة السيارات على أزيد من ٣٢٠٠٠ منشأة صغيرة بغرض تجهيزها بالمستلزمات الضرورية للصناعة.

٣ـ المشاكل التي تواجه منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة:

إن نمو وتطور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من العقبات، والتي قد تكون مختلفة من منطقة إلى أخرى ومن قطاع إلى أخرى، ولكن هناك بعض المشاكل التي تعد مشاكل موحدة ومتعارف عليها تواجه هذا النوع من المشروعات في كافة أنحاء العالم و نذكر من أهمها:[12]

❖ ضعف ثقافة وروح ريادة الأعمال: ويقصد بها ثقافة احترام المجتمع للإقدام والمبادرات الفردية ومكافئة أخذ المخاطرة والابتكارات الفردية أو الجماعية، وذلك عن طريق الإتاحة للأفراد لتحقيق أرباح بأنشطة ومشاريع شرعية.

❖ تسجيل المنشآت: إذ لا تزال إجراءات تسجيل المؤسسات والحصول على الترخيص بطيئة للغاية وغير شفافة، زيادة على تدخل أطراف خارجية من المسؤولين في وضع القرارات، وهو الأمر الذي يؤثر سلبا فيما يخص التكاليف التشغيلية على مالكي المشاريع الصغيرة والمتوسطة والرياديين.

❖ الأطر التشريعية والقانونية: وتعد أساس الحكومات لإيجاد بيئة تمكينية ملائمة للأعمال، هذه البيئة التي تتطلب التعزيز الكافي الذي يمكنها من مساندة الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تعد مفصلا مهما لأية استراتيجية تطوير قصيرة الأمد.

❖ مدى توفر تمويل مؤسسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: فقد أثبتت غالبية الدراسات المتعلقة بتمويل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة أن ٨٠% من منظمات الأعمال الصغيرة ترتكز في تمويل نشاطها على المدخرات الشخصية والموارد الذاتية لمالكيها والتي تتسم عادة بقلتها وعدم كفايتها.

❖ عدم وجود نظام معلومات كافية: إذ يوجد قصور كبير في البيانات المعلومات المنشورة عن الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التي إذا توافرت فإنها تكون متباينة ومتقادمة ؛ وذلك بسبب تعدد الأجهزة المعنية بهذا النوع من

المنشآت زيادة على عدم وجود نظام معلومات خاص بهذا القطاع في الغالب.

❖ ضعف المهارات الفنية ومهارات إدارة الأعمال: فعملية إقامة وتسيير أعمال ومشروعات قادرة على المنافسة في ظل البيئة المضطربة والمعقدة وفي ظل حدة المنافسة وانفتاح السوق تتطلب مستوى عالياً من القدرات والمهارات الفنية والتسييرية، حيث يحتاج الرياديين وأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة إلى مساعدات مهنية وفنية بغرض تحسين تنافسية مؤسساتهم، والتي يمكن توافرها ببرامج تدريبية حديثة.

❖ عدم وجود سوق رأس مال: إذ أن الإشكال الرئيس في القطاع المالي هو عدم توافر سوق لرأس المال يتم فيه تداول الأوراق المالية المختلفة، وهو الأمر الذي يحد جدا من توافر رأس المال المخاطر، ومن ثم التأثير في النمو الحقيقي للمنظمات والمشروعات المتوسطة والصغيرة.

المحور الثاني: أثر منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني الجزائري:

يحتل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة مميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل الدول، لما لها من أهمية كبيرة في تعزيز النسيج الاقتصادي وخلق فرص العمل، زيادة على أثرها الكبير في الوقت الراهن في معالجة الأزمات الاقتصادية والحد من ارتفاع معدلات البطالة. ويتوقع لهذه المؤسسات أن تكون قادرة للنمو الاقتصادي في هذه الدول في العقود القادمة وأن تساهم في توفير الكثير من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية.

وفيما يأتي سنحاول إبراز أهم إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني في الجزائر:

١ـ أثر منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل:

من أهم المشكلات الاجتماعية في الجزائر، البطالة التي تسعى السلطات العمومية إلى إيجاد حلول مناسبة لها منذ حصولها على الاستقلال السياسي .فقد كرست الحكومة الجزائرية جهوداً كثيرة لذلك، ومن بينها

برنامج الخصخصة، زيادة على تحول الاقتصاد الجزائري من أنموذج المؤسسات الكبيرة إلى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن المؤسسة العمومية إلى المؤسسة الخاصة، والتي أثرت بشكل مباشر على انخفاض البطالة في نهاية ٢٠٠٦م إلى 12.6% و10% سنة ٢٠١٠م.

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في توفير فرص العمل، وبالفعل فعلى مستوى الجزائر بلغ عدد فرص العمل التي وفرتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يعادل ١٨٠٠٧٤٢ فرصة عمل عند نهاية سنة ٢٠١٣، ويضم هذا العدد كلاً من فئة الإجراء وأرباب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أشخاصٍ معنويين) وأرباب المؤسسات الخاصة بالمهن الحرة والحرفيين. والجدول الآتية يبرز ذلك:

الجدول رقم (١): تطور تعداد فرص العمل المتوافرة من طرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة المصرح بها وفقا للفئات

نوع المؤسسة	٢٠٠٩		٢٠١٠		٢٠١١		٢٠١٢		٢٠١٣	
	عدد العاملين	النسبة المئوية	عدد العاملين	النسبة المئوية	عدد العاملين	النسبة المئوية	عدد العاملين	النسبة المئوية	عدد العاملين	النسبة المئوية
المؤسسات الخاصة	١٤٩٤٩٤٩	96.66	١٥٧٧٠٣٠	97.00	١٦٧٦١١١	97.21	١٩٥٣٦٣٦	97.58	١٨٠٠٧٤٢	97.44
المؤسسات العامة	٥١٦٣٥	3.34	٤٨٦٥٦	3.00	٤٨٠٨٦	2.79	٤٨٢٥٦	2.42	٤٧٣٧٥	2.56
الإجمالي	١٥٤٦٥٨٤١	100	١٦٢٥٦٨٦	100	١٧٢٤١٩٧	100	٢٠٠١٨٩٢	100	١٨٤٨١١٧	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات:

n° : 18, 20, Bulletin d'information Statistique de la PME (Algérie), 22,24.

إذ يلاحظ من الجدول أعلاه وجود تطور وزيادة في نسبة التشغيل المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة إلى أخرى، وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى عملية الإنشاء واستقرار عمليات الشطب (الخروج من النشاط) في القطاع لدى المؤسسة الخاصة والمؤسسات التقليدية، على العكس تماما من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية التي شهدت انخفاضاً

متواصلًا. ويمكن تفسير زيادة نسبة التشغيل في المؤسسات الخاصة أيضا بالإجراءات الحكومية المتخذة في سبيل دعم وترقية المقاولة وريادة الأعمال، بإنشاء وتنشيط جملة من الصناديق والوكالات المنشأة لدعم ومرافقة الشباب العاطل حامل المشاريع والأفكار الإبداعية، كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)(*) والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)(**)، زيادة على مجموعة المزايا المالية والجبائية الممنوحة للمقاولين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (٠١): تطور مناصب الشغل الموفرة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الخاصة المصرح بها

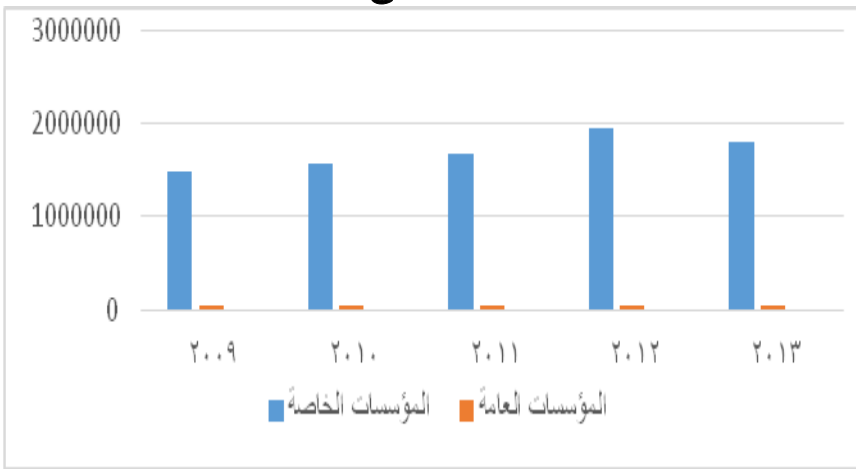

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المرجع السابق نفسه

إذ يبين الشكل البياني أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة توفر أعظم حصة من عدد مناصب الشغل المصرح بها في القطاع، والتي شهدت تطوراً كبيراً قدر ما بين ٢٠٠٩-٢٠١٣ بنسبة ٢٠.٤٪، في حين تؤكد الإحصائيات المنشورة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنّ هذه الزيادة لمدة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ لم تتعدّ نسبة ١٢٪، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره بإدماج أرباب المؤسسات للمهن الحرة سنة ٢٠٠٨، واتخاذ مجلس الوزراء قرارات

هامة كرفع نسبة الإعفاء التي يفيد منها أرباب العمل في مجال التأمين الاجتماعي والتي تتحملها الدولة فتنتقل من 56 % إلى 80 % في ولايات الشمال ومن 72 % إلى 90 % في ولايات الهضاب العليا والجنوب، التي تهدف إلى زيادة تثمين الآليات التي تشجع الراغبين في إنشاء نشاطات ومناصب شغل لأنفسهم بوساطة الاستثمار المصغر.

كل ذلك يترجم زيادة حصة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل على مستوى الاقتصاد الوطني.

٢ـ أثر منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات:

بوصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في توفير فرص الشغل، يعني ذلك أنها تؤدي دوراً مهما جداً معتبر من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات،لأن الاقتصاد الجزائري يرتكز على هذا الصنف من المنشآت في إطار النشاط خارج قطاع المحروقات.

وتبين آخر المعطيات أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تسهم بنسبة جيدة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، ويمكن تبيان ذلك بما يأتي:

الجدول رقم (٢): تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات وفقا للطابع القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للمدة ما بين ٢٠٠٥-٢٠١١.

القيمة: مليار دينار جزائري

الطابع القانوني	٢٠٠٥		٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠		٢٠١١	
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات	٦٥١	٢١.٥٩	٧٠٤.٠٥	٢٠.٤٤	٧٤٩.٨٦	١٩.٢	٧٦٠.٩٢	١٧.٥٥	٨١٦.٨٠	١٦.٤١	٨٢٧.٥٣	١٥.٠٢	٩٢٣.٣٤	١٥.٢٣
مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات	٢٣٦٤.٥	٧٨.٤١	٢٧٤٠.٠٦	٧٩.٥٦	٣١٥٣.٧٧	٨٠.٨	٣٥٧٤.٠٧	٨٢.٤٥	٤١٦٢.٠٢	٨٣.٥٩	٤٦٨١.٦٨	٨٤.٩٨	٥١٣٧.٤٦	٨٤.٧٧
المجموع	٣٠١٥.٥	١٠٠	٣٤٤٤.١١	١٠٠	٣٩٠٣.٦٣	١٠٠	٤٣٣٤.٩٩	١٠٠	٤٩٧٨.٨٢	١٠٠	٥٥٠٩.٢١	١٠٠	٦٠٦٠.٨	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الرجع السابق نفسه.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن القطاع الخاص المكون أساسا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات والتي تطورت من سنة إلى أخرى، فبعد أن كانت ٧٨.٤% عام ٢٠٠٥م أصبحت 84.7 % عام ٢٠١١م، وهو الأمر الذي يعد مؤشراً لمدى الأهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي، وأن توسيع عدد الاستثمارات الخاصة يعد أمراً ضرورياً من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بتوفير الدعم اللازم والتمويل. إنّ الأرقام المقدمة تعد مؤشرا جيداً على نجاح التجربة، وأن المجتمع قد تكيف بشكل سريع مع التغيرات الاقتصادية للجزائر على الرغم من الثقل الكبير الذي يسود عمل الحكومات

المتعاقبة، كما أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية لا يمكن الحكم عليها في هذه المرحلة ولكن يجب إعطاؤها المزيد من الوقت لكي تنمو بشكل أفضل.

٣ـ أثر منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على القيمة المزادة:

تبين آخر المعطيات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تسهم بنسبة كبيرة في القيمة المزادة خارج قطاع المحروقات، ويمكن تبيان ذلك بالجدول الآتي:

الجدول رقم (٣): تطور القيمة المزادة وفقا للطابع القانوني وقطاع النشاط في الجزائر للفترة ما بين ٢٠٠٥-٢٠١١.

القيمة بمليار دينار جزائر.

الطابع القانوني	٢٠٠٥		٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠		٢٠١١	
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
الزراعة	٥٧٨,٧٩	٩٩,٥١	٦٣٨,٦٣	٩٩,٥٩	٧٠١,٠٣	٩٩,٥٥	٧٠٨,١٧	٩٩,٥٠	٩٢٤,٩٩	٩٩,٨٥	١٠١٢,١١	٩٩,٧	١١٦٥,٩١	٩٩,٣٤
خاص	٢,٨٣	٠,٤٩	٢,٦٥	٠,٤١	٣,١٦	٠,٤٥	٣,٥٨	٠,٥٠	١,٣٨	٠,١٥	٣,٠٨	٠,٣	٧,٨٠	٠,٦٦
عام	٥٨١,٦٢	١٠٠	٦٤١,٢٩	١٠٠	٧٠٤,١٩	١٠٠	٧١١,٧٥	١٠٠	٩٢٦,٣٧	١٠٠	١٠١٥,١٩	١٠٠	١١٧٣,٧١	١٠٠
بناء وأشغال	٤٠٣,٣٧	٧٩,٨١	٤٨٩,٣٧	٨٠,٢٢	٥٩٣,٠٩	٨٠,٩٤	٧٥٤,٠٢	٨٦,٦٧	٨٧١,٠٨	٨٧,١٠	١٠٥٨,١٦	٩٨,٧٣	١٠٩١,٠٤	٨٦,٤١
خاص	١٠٢,٠٥	٢٠,١٩	١٢٠,٧٠	١٩,٧٨	١٣٩,٦٢	١٩,٠٦	١١٥,٩٧	١٣,٣٣	١٢٨,٩٧	١٢,٩٠	١٣,٥٩	١,٢٧	١٧١,٥٣	١٣,٥٩
عام	٥٠٥,٤٢	١٠٠	٦١٠,٠٧	١٠٠	٧٣٢,٧١	١٠٠	٨٦٩,٩٩	١٠٠	١٠٠٠,٠٥	١٠٠	١٠٧١,٧٥	١٠٠	١٢٦٢,٥٧	١٠٠
نقل ومواصلات	٤٦٥,٢٦	٧٢,١٣	٥٧٩,٨٠	٧٧,٩٨	٦٥٧,٣٥	٧٩,١٩	٧٠٠,٣٣	٨١,١٠	٧٤٤,٤٢	٨١,٤١	٨٠٦,٠١	٨١,٥٨	٨٦٠,٥٤	٨١,٩٧
خاص	١٧٩,٧٧	٢٧,٨٧	١٦٣,٧٣	٢٢,٠٢	١٧٢,٧٢	٢٠,٨١	١٦٣,٢٤	١٨,٩٠	١٦٩,٩٥	١٨,٥٩	١٨٢,٠٢	١٨,٤٢	١٨٩,٢٣	١٨,٠٣
عام	٦٤٥,٠٣	١٠٠	٧٤٣,٥٣	١٠٠	٨٣٠,٠٧	١٠٠	٨٦٣,٥٧	١٠٠	٩١٤,٣٦	١٠٠	٩٨٨,٠٣	١٠٠	١٠٤٩,٧٧	١٠٠
خدمات	٤٦,٤٠	٨٠,٠٣	٥١,٤٩	٨٠,١٥	٥٦,٦٠	٧٨,٩٢	٦٢,٢٣	٧٤,٠٥	٧٧,٦٦	٧٨,٧٨	٩٦,٨٦	٧٩,١٥	١٠٩,٥٠	٧٩,٥٨
مؤسسات	١١,٥٨	١٩,٩٧	١٢,٧٥	١٩,٨٥	١٥,١١	٢١,٠٨	٢١,٨١	٢٥,٩٥	٢٠,٩٢	٢١,٢٢	٢٥,٥١	٢٠,٨٥	٢٨,٠٩	٢٠,٤٢
عام	٥٧,٩٩	١٠٠	٦٤,٢٤	١٠٠	٧١,٧١	١٠٠	٨٤,٠٤	١٠٠	٩٨,٥٩	١٠٠	١٢٢,٣٧	١٠٠	١٣٧,٥٩	١٠٠
مجموع														
فندقة وإطعام	٦٠,٨٩	٨٧,٤٤	٦٦,٢٠	٨٨,٠٣	٧١,١٢	٨٨,٠٧	٨٠,٨٧	٨٨,٧٠	٩٤,٨٠	٨٩,٩٠	١٠١,٣٦	٨٨,٦١	١٠٧,٦٠	٨٨,٦١
خاص	٨,٧٤	١٢,٥٦	٩,٠٠	١١,٩٧	٩,٦٣	١١,٩٣	١٠,٣٠	١١,٣٠	١٠,٦٥	١٠,١٠	١٣,٠٣	١١,٣٩	١٣,٨٣	١١,٣٩
عام	٦٩,٦٣	١٠٠	٧٥,٢٠	١٠٠	٨٠,٧٥	١٠٠	٩١,١٨	١٠٠	١٠٥,٤٥	١٠٠	١١٤,٣٩	١٠٠	١٢١,٤٣	١٠٠
صناعة غذائية	١١٣,٦٩	٨٢,١٥	١٢١,٣٠	٨٣,٠٧	١٢٧,٩٨	٨٤,١٢	١٣٩,٩٢	٨٥,٢٣	١٦١,٥٥	٨٦,١٤	١٦٩,٩٥	٨٦,٠٣	١٩٩,٧٩	٨٦,١٧
خاص	٢٤,٧٠	١٧,٨٥	٢٤,٧٢	١٦,٩٣	٢٤,١٤	١٥,٨٧	٢٤,٢٤	١٤,٧٧	٢٦,٠٠	١٣,٨٦	٢٧,٥٨	١,٩٧	٣٢,٠٦	١٣,٨٣
عام	١٣٨,٣٩	١٠٠	١٤٦,٠٢	١٠٠	١٥٢,١٣	١٠٠	١٦٤,١٦	١٠٠	١٨٧,٥٥	١٠٠	١٩٧,٥٣	١٠٠	٢٣١,٨٥	١٠٠
صناعة الجلود	٢,٣١	٨٤,٧٧	٢,٢٢	٨٦,٣٨	٢,٠٨	٨٧,٣٩	٢,٢٠	٨٦,٩٤	٢,٢٥	٨٨,٣٣	٢,٢٩	٨٨,٤٢	٢,٣٤	٩٠,٠٤
خاص	٠,٤١	١٥,٢٣	٠,٣٥	١٣,٦٢	٠,٣٠	١٢,٦١	٠,٣٣	١٣,٠٦	٠,٣٠	١١,٦٧	٠,٣٠	١١,٥٨	٠,٢٦	٩,٩٦
عام	٢,٧٢	١٠٠	٢,٥٧	١٠٠	٢,٣٨	١٠٠	٢,٥٣	١٠٠	٢,٥٥	١٠٠	٢,٥٩	١٠٠	٢,٦٠	١٠٠
التجارة والتوزيع	٦٢٩,١٨	٩٤,١٧	٦٨٥,٤٥	٩٤,١١	٧٧٦,٨٢	٩٣,٢٥	٩٣٥,٨٣	٩٣,٢٨	١٠٧٧,٧٥	٩٣,٥٨	١٢٠٤,٠٢	٩٤,١٠	١٣٥٨,٩٢	٩٤,٠٧
خاص	٣٨,٩٥	٥,٨٣	٤٢,٩٢	٥,٨٩	٥٦,١٨	٦,٧٤	٦٧,٣٧	٦,٧٢	٧٣,٨٨	٦,٤٢	٧٥,٤٥	٥,٩٠	٨٥,٧١	٥,٩٣
عام	٦٦٨,١٣	١٠٠	٧٢٨,٣٧	١٠٠	٨٣٣,٠٠	١٠٠	١٠٠٣,٢	١٠٠	١١٥١,٦٢	١٠٠	١٢٧٩,٤٧	١٠٠	١٤٤٤,٦٣	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا المرجع السابق نفسه.

حيث يبرز الجدول أعلاه أن النسبة الأكبر من القيمة المزادة دون احتساب قطاع المحروقات يقودها القطاع الخاص المتمثل بشكل رئيس في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تصل النسبة المتوسطة إلى ٨٨,٣٩%، وتتوزع هذه القيمة المزادة على مختلف القطاعات بنسب متقاربة تتراوح بين ٧٢ و٩٤ ٪من القيمة المزادة في المتوسط، لتبلغ نسبة ٩٩٪ فيما يتعلق بقطاع الزراعة، ويسيطر القطاع الخاص بشكل كامل على بعض القطاعات مثل الفلاحة والصيد البحري و صناعة الجلود، فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص الفلاحي1166 مليار دينار سنة ٢٠١١م، وفي قطاع البناء والأشغال العمومية بلغت مساهمة القطاع الخاص 1091 مليار دينار، أما في قطاع النقل والمواصلات بلغت مساهمة القطاع الخاص 861 مليار دينار مقابل 189 مليار دينار للقطاع العام، في حين لا يزال القطاع الصناعي في نمو بطيء نوعا ما مقارنة ببعض القطاعات فلم تتعد مساهمته 200 مليار دينار. ويعد ذلك مؤشراً جيداً يدفع السلطات والهيئات المعنية إلى دعم أكبر للقطاع الخاص عامة وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة.

أما أكبر مساهمة فهي في قطاع التجارة إذ تمثل مساهمة القطاع الخاص 1359مليار دينار، وهي نتيجة حتمية لتخلي الدولة الكلي عن قطاع التجارة منذ نهاية الثمانينات وتوجه كثير من المستثمرين نحو هذا القطاع لسد العجز الذي تركته الدواوين المختصة في مجال التجارة.

إن المتتبع لتطور القيمة المزادة في القطاعات الاقتصادية المختلفة يلاحظ أن القطاع الخاص بدأ يكون قاعدة اقتصادية مهمة يجب دعمها بشكل ملموس،لاسيما فيما يتعلق بتطوير الأسواق ومجالات التسويق، وغلق الأبواب بالتدريج على الاقتصاد الموازي الذي يمثل القوة المهمة التي تدمر القطاعات الاقتصادية الناشئة،إذ إن الجزائر بحاجة ماسة لتقوية القطاع الخاص الذي يمتص الفراغات التي تركها القطاع العمومي منذ عشريتين، بوضع قواعد حماية دقيقة للقطاعات الاقتصادية الناشئة في الجزائر، فقد

يرى في الحماية أنها ضد التوجهات العالمية للتجارة، ولكن لو نلاحظ الاقتصاد الجزائري فإننا نجد هدفه الأساس وهو الوصول إلى تغطية العجز الكبير في مجالات الزراعة والخدمات والصناعات الخفيفة التي تستهلك كثيراً من الموارد، ومن ثم فإنّ قواعد التجارة العالمية لا تعني الجزائر بشكل كبير لأننا لا نعتقد أن للجزائر قدراتٍ تصديريةٍ كبيرة خاصة على المدى المتوسط.

ـ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات:

مثلت المحروقات أهم الصادرات الأساس في سنة ٢٠١٣ بنسبة تقدر بـ ٩٧,٠٤% من القيمة الإجمالية للصادرات، وبزيادة ضئيلة تقدر بـ ٠,٥١% مقارنة مع سنة ٢٠١٢، أما فيما يتعلق بالصادرات خارج المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة ، تقدر بـ٩٦% من القيمة الإجمالية للصادرات و بقيمة ٢,١٨ مليار دولار أمريكي وقد عرفت هذه الصادرات زيادة ملحوظة بأكثر من ٦% مقارنة مع سنة ٢٠١٢. أما فيما يخص أهم المنتجات خارج قطاع المحروقات المصدرة فهي تتكون أساسا من مجموعة المنتجات نصف المصنعة، والتي تمثل نسبة ٢,٢٤% من الحجم الإجمالي للصادرات ،وهي تمثل ١,٦٦ مليار دولار أمريكي، وتتبع بالمنتجات الغذائية بنسبة ٠,٤٢% من الحجم الإجمالي للصادرات أي ما يعادل ٣١٣ مليار دولار أمريكي، لتليها المنتجات الخام بنسبة تعادل ٠,٢٣% التي تمثل ١٦٧ مليون دولار أمريكي، وفي الأخير نجد سلع التجهيزات الصناعية وسلع الاستهلاك غير الغذائية بالنسبتين الآتيين على الترتيب ٠,٠٤% و٠,٠٢%.

الشكل رقم (٢): أهم الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر
القيمة بمليون دولار أمريكي

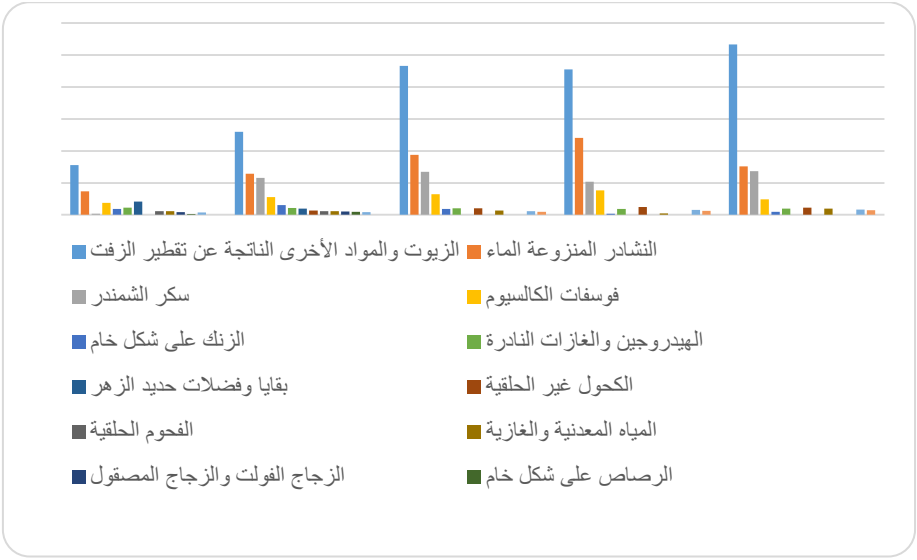

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المرجع السابق نفسه

إذ يلاحظ من الشكل أعلاه تطور نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات من سنة إلى أخرى، وتعد الجلود من بين أهم المنتجات التي تمكنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق صادرات فيها ، وكذا بعض المنتجات الزراعية. وعلى الرغم من اتجاه صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى الارتفاع إلا أنها تبقى ضئيلة جدا، و أن أغلبية الأنشطة التصديرية تقوم على مبدأ انتهاز الفرص، إذ تؤكد إحصائيات سنة ٢٠٠٩ أنه من بين ٣٢١٣٨٧ مؤسسة صغيرة و متوسطة، فقط ٤٠٠ مؤسسة منها تصدر منتجاتها، أي ما يمثل ٠,١٢% من إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ومن بين هذه المؤسسات المصدرة نجد فقط ٢٠٠ مؤسسة منها تقوم بالتصدير بشكل نظامي أي ٠,٠٦% من إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و على العموم لا يشكل التصدير أحد أولويات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، إذ نجد أن أغلبيتها تبحث

عن فرض نفسها على مستوى السوق المحلي أو الوطني إن أمكن، و ذلك لما تشكو منه من سيطرة المؤسسات الكبرى على السوق من جهة و الاستيراد من جهة و سيطرة القطاع غير الرسمي من جهة أخرى، وأن أغلبيتها لا تمتلك مواصفات و معايير الجودة العالمية (ISO) التي تمكنها من الدخول على لأسواق العالمية، زيادة على ذلك تخوف المقاولين من فكرة التصدير و افتقادهم للنظرة الاستراتيجية[14].

وإذا ما قارنا بين الصادرات خارج المحروقات للقطاع الخاص والواردات في السنوات الأخيرة نلاحظ أن الواردات أكبر بكثير من نظيراتها للصادرات خارج المحروقات .إذ لم تتعد نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في حجم الصادرات الكلي نسبة 3.9 % في أواخر سنة ٢٠١٤، مما يدل على اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات.

خاتمة:

تعدّ المنشآت الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول والحكومات، نظرا لإسهاماتها في توفير فرص العمل والإبداع والمساهمة في الناتج الداخلي والقيمة المزادة ، بيد أن أثر هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بقي ضئيلاً جداً في عملية تنمية الاقتصاد، على الرغم من التطور الملحوظ بعد تحرير الاقتصاد، فقد أعيد الحسبان لهذه المؤسسات باستحداث الكثير من القوانين و الأجهزة التي تعمل على تنمية و تطوير هذه المؤسسات، إلا أنه و إلى الآن وعلى الرغم من تكاثف الجهود و المساعي لتنميتها و تطويرها لاتزال بعيدة عن المكانة التي تنشدها داخل الاقتصاد الجزائري.

١. الاستنتاجات:

توصل الباحث إلى جملة من الاستنتاجات أبرزها الآتي:

- تعد منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة مصدرا مهماً لتوفير فرص

الشغل.

❖ إن تزايد اهتمام الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان بسبب التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر منذ بداية التسعينات، والتي أعطت مجالا واسعاً ودعما كبيرا لنمو وترقية هذا النوع من المؤسسات. ويلاحظ ذلك بظهور كثير من البرامج التي أعدت خصيصا لها وعلى الرغم من ذلك فإنها لا تزال تواجه كثير من الصعوبات؛

❖ لا تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بشكل جيد في تنمية الاقتصاد الوطني، نظرا للنتائج المحققة التي تعد ضئيلة إذا ما قورنت مع الأهداف الموضوعة، فالأمر لازال معتمدا بشكل رئيس على المحروقات؛

❖ تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يظهر بشكل أساس في قطاعات البناء والخدمات، مع ضعف كبير في قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة اللّذان يشكلان جزءا كبيراً من الواردات الجزائرية، ونعتقد أن توجيه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو ملئ فراغات التنمية لم يتم بشكل مدروس وعليه وعلى الرغم من التطور الضئيل للصادرات خارج نطاق المحروقات لم تكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأثر الفعلي لترقية الصادرات الجزائرية فلا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد على صادرات المحروقات بأغلبية كاملة؛

❖ إن تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد في المرحلة الراهنة وفي المدى المتوسط والطويل خياراً استراتيجياً في الجزائر، لا بد للسياسات المتبعة والحكومات المتعاقبة في صنع القرار أن تولي هذا القطاع أهمية بالغة في دراساتها المستقبلية إذا أرادت فعلاً أن تطور استثماراتها وتقضي على مشكل البطالة في الجزائر، وأن تصنع نسيجاً صناعياً قوياً متكاملاً، واندماجا صناعيا شاملا، و أن الإفادة من تجارب الدول الرائدة أمر مطلوب في استشراف المستقبل.

٢. التوصيات:

على ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بالآتي:

❖ ضرورة وضع وتنفيذ استراتيجية ملائمة تعمل على تشجيع نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها التنافسية؛

❖ إعادة النظر بالمناهج التعليمية ولاسيما الجامعية منها، بغية خلق المواءمة وحاجات سوق العمل من جهة، وإعادة النظر بمحتويات هذه البرامج والتركيز على الثقافة الإبداعية والروح الريادية من أخرى؛

❖ وضع منظومة معلوماتية توضع بتصرف كل الهياكل المعنية بالتنمية وطنياً وجهوياً وتمكن من انتقاء المشاريع ذات المردودية لمناصب الشغل وتقديم الدعم لها لضمان استمراريتها؛

❖ إنشاء مراكز مخصصة للدراسات والاستشارات الاقتصادية والفنية تعمل على توفير المعلومات الضرورية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تقديم المساعدة فيما يتعلق بالخبرة الفنية والمشورة الاقتصادية والإدارية؛

❖ تشجيع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك طريق إلغاء الإجراءات الإدارية المعقدة وتخفيف الضمانات التي تطلبها البنوك الحكومية أساساً لمنح هذه القروض والتسهيلات؛

❖ إن تقوية ومساعدة النسيج الصناعي المتوافر والحفاظ عليه ومحاولة توسيعه وإدماجه بالاقتصاد الوطني كقطاع حساس، أمر ضروري لا بد من إعطائه العناية الكاملة حتى ينهض ويؤدي دوراً حقيقياً له،

❖ إدخال قطاع منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مجال التنمية الشاملة وعدم اقتصاره على بعض الجوانب الهامشية للاقتصاد الوطني كصناعة بعض المواد الاستهلاكية فقط، ومعاملته كما يعامل قطاع المؤسسات الكبيرة والمركبات الصناعية الضخمة كذالك توصلنا إلى أن هذا القطاع يهتم بكل

النشاطات التي من الممكن أن تتخلى عنها المؤسسات الكبرى كانتاج المنتجات الثانوية لها وعدم إهمالها، لأن~ إعادة بعث الصناعات المهملة يساهم بجدية في تقوية الاستثمارات ومنه تحقيق التشغيل؛

- ❖ التشجيع على إنشاء مؤسسات بمختلف المناطق، لتحقيق مبدأ التوازن الجهوي في التنمية، مع الأخذ بالحسبان خصوصيات النشاط الاقتصادي، الذي تتميز به كل منطقة؛
- ❖ تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات، بغية التكيف ومستجدات بيئة الأعمال الحالية؛
- ❖ على الرغم من مختلف الجهود المبذولة لترقية صادرات القطاع الخاص إلا أن مجال التصدير خارج قطاع المحروقات يبقى ضعيفاً مما يستوجب بذل كثير من الجهود للحاق بالدول المتقدمة.

هوامش البحث:

(1) سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠١٠م، ص: ٣٢.

(2):جالين سبنسر هل، ترجمة صليب بطرس " منشأة الاعمال الصغيرة"، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨م، ص: ٦٤.

(3): عبده أبو السيد أحمد فتحي السيد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ٢٠٠٥م، ص: ٥٤.

(٤) : نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائرية للكتاب، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ص: ٢٥-٢٦.

(5) : Commission européenne, La nouvelle définition des PME : Guide de l'utilisateur et modèle de déclaration, ENTREPRISES ET INDUSTRIE — PUBLICATIONS, Communautés européennes, 2006, p :14.

(6) الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم ٠١-١٨ المتضمن القانون التوجيهي لترقية

لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد ٧٧، ١٢ ديسمبر ٢٠٠١م، ص: ٥.

(7) يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة ميدانية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٥م، ص: ٢٠.

(8) World Bank Institute, Expanding Access to Finance: Good Practices and Policies for Micro, Small and Medium Enterprises, Washington, DC, August 2006, p: 7.

(9) طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر، ٢٠٠٩، ص ص: ٣٢ . ٣٥.

(10) علي ميّا، دراسة ميدانية وتحليلية للمشاكل والعقبات التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة في القطر العربي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، المجلد (٢٧) العدد (٢)٢٠٠٥، ص: ١٦.

(11) فايز جمعة صالح النجار وعبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠٦، ص: ٢٤.

(12) القهيوي ليث عبد الله وبلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد، الأردن، ٢٠١٢، ص ص: ١٠٧. ١١٦.

(*) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، هي هيأة ذات طابع خاص، تحظى بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، جاءت في إطار عملية دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة وتدعيم روح ريادة الأعمال لدى الشباب الجزائري العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (١٩-٣٥) الحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات، ويمكن أن يصل السن إلى ٤٠ سنة المتعلقة بمسير المؤسسة على أن يتعهد بتوفير ثلاثة (٣) مناصب عمل دائمة (بما فيها الشركاء).

(**)الصندوق الوطني للتأمين على البطالة هو هيأة تحظى بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشأت بشكل أساس بهدف ترقية عملية التشغيل وإحداث أعمال ومشاريع حرة لفائدة الفئة العاطلة عن العمل.

(14) Sultan DAOUD, la problématique de l'intégration des PME Algériennes aux échanges extérieurs : double handicap pour des compagnies dynamiques, La PME Algérienne et les défis de l'internationalisation : Expériences étrangères, Ouvrage collectif,

Dirigé par André JOYAL and all, l'Harmattan, Paris, 2010, pp.160-161.

المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

١. الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم ٠١-١٨ المتضمن القانون التوجيهي لترقية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد ٧٧، ١٢ ديسمبر ٢٠٠١.

٢. القهيوي ليث عبد الله وبلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد، الأردن، ٢٠١٢.

٣. جالين سبنسر هل، ترجمة صليب بطرس " منشأة الاعمال الصغيرة"، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨.

٤. حسين عبد المطلب الأسرج، تأثير الاتحاد الجمركى العربى على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مجلة علوم إنسانية، العدد3 ، ٢٠٠٧.

٥. سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠١٠.

٦. طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر، ٢٠٠٩.

٧. عبده أبو السيد أحمد فتحي السيد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ٢٠٠٥.

٨. علي ميّا، دراسة ميدانية وتحليلية للمشاكل والعقبات التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة في القطر العربي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، المجلد (٢٧) العدد (٢)٢٠٠٥.

٩. فايز جمعة صالح النجار وعبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠٦.

١٠. يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة ميدانية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٥.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Bulletin d'information Statistique de la PME (Algérie), n° : 18, 20,

22,24.

2. Commission européenne , La nouvelle définition des PME : Guide de l'utilisateur et modèle de déclaration, ENTREPRISES ET INDUSTRIE — PUBLICATIONS, Communautés européennes, 2006.

3. Sultan DAOUD, la problématique de l'intégration des PME Algériennes aux échanges extérieurs : double handicap pour des compagnies dynamiques, La PME Algérienne et les défis de l'internationalisation : Expériences étrangères, Ouvrage collectif, Dirigé par André JOYAL and all, l'Harmattan, Paris, 2010.

4. World Bank Institute, Expanding Access to Finance: Good Practices and Policies for Micro, Small and Medium Enterprises, Washington, DC, August 2006.

ISSN(2304 – 9308)

Journal

of Ash-Sheikh At-Tousy University College

A Referreed Quarterly Journal

Issued by Ash-sheikh At-Tousy University College-
Holy Najaf- Iraq

Second year ,No.4

(Shaaban /Ramadan 1438 A.H) (May 2017 A.D).

JOURNAL
of Ash-Sheikh At-Tousy University College

A Refereed Quarterly Journal

Second year
No.4

ISSN
2304-9308